

Date: 16 April 2026  
REF: CCG/016/2026

التاريخ: 16 أبريل 2026  
الإشارة: CCG/016/2026

Sirs, Boursa Kuwait  
Sirs, Capital Markets Authority

السادة/ بورصة الكويت المحترمين  
السادة/ هيئة أسواق المال المحترمين

According to chapter four (Disclosure of Material Information) of module ten (Disclosure and Transparency) of CMA Executive Bylaws of Law No. 7/2010 and its amendments.

وفقاً لأحكام الفصل الرابع (الإفصاح عن المعلومات الجوهرية) من الكتاب العاشر (الإفصاح والشفافية) من اللاحة التنفيذية للقانون رقم 2010/7 بشأن إنشاء هيئة أسواق المال وتنظيم نشاط الأوراق المالية وتعديلاتها.

Kindly find attached the Annex No. (8) Disclosure of Credit Rating Form covering the credit rating report issued by Fitch about Commercial Bank of Kuwait.

مرفق لكم ملحق رقم (8) نموذج الإفصاح عن التصنيف الائتماني، بخصوص تقرير التصنيف الائتماني الصادر من قبل وكالة فيتش عن البنك التجاري الكويتي.

Best regards,

مع أطيب التمنيات،

تميم الميعان  
مدير عام الالتزام والحوكمة

Tamim Al-Mean  
GM – Compliance & Corporate Governance



ترجمة نموذج الإفصاح عن التصنيف الائتماني	ملحق رقم (8)
16 أبريل 2026	التاريخ
البنك التجاري الكويتي (ش.م.ك.ع.)	اسم الشركة المدرجة
وكالة فيتش	الجهة المصدرة للتصنيف
<p><b>العملات الأجنبية</b></p> <ul style="list-style-type: none"> <li>- تصنيف قدرة المصدر على الوفاء بالتزاماته طويلة الأجل: <b>A</b></li> <li>- تصنيف قدرة المصدر على الوفاء بالتزاماته قصيرة الأجل: <b>F1</b></li> <li>- تصنيف قدرة المصدر على الوفاء بالتزاماته طويلة الأجل بعد استبعاد الدعم الحكومي: <b>BB+(xgs)</b></li> <li>- تصنيف قدرة المصدر على الوفاء بالتزاماته قصيرة الأجل بعد استبعاد الدعم الحكومي: <b>B(xgs)</b></li> <li>- تصنيف القابلية للنمو والاستدامة: <b>bb+</b></li> <li>- تصنيف الدعم النظامي /الحكومي (GSR) : <b>a</b></li> </ul> <p><b>المخاطر السيادية لدولة الكويت</b></p> <ul style="list-style-type: none"> <li>- تصنيف قدرة المصدر على الوفاء بالتزاماته طويلة الأجل بالعملات الأجنبية: <b>AA-</b></li> <li>- تصنيف قدرة المصدر على الوفاء بالتزاماته طويلة الأجل بالعملة المحلية: <b>AA-</b></li> <li>- حد الدولة: <b>AA+</b></li> </ul> <p><b>تصنيفات الديون والإصدارات الأخرى الصادرة عن البنك</b></p> <ul style="list-style-type: none"> <li>- ذات الأولوية غير مضمونة طويلة الأجل: <b>A</b></li> <li>- ذات الأولوية غير مضمونة قصيرة الأجل: <b>F1</b></li> <li>- ذات الأولوية غير مضمونة طويلة الأجل بعد استبعاد الدعم الحكومي: <b>BB+(xgs)</b></li> <li>- ذات الأولوية غير مضمونة قصيرة الأجل بعد استبعاد الدعم الحكومي: <b>B(xgs)</b></li> </ul>	فئة التصنيف
تقوم "فيتش" بتطبيق منهجية خاصة في عملية تصنيف البنوك، ويمكن الاطلاع عليها في موقع الوكالة.	مدلولات التصنيف

<p>– تصنيف قدرة المصدر على الوفاء بالتزاماته قصيرة الأجل بعد استبعاد الدعم الحكومي: <b>B</b> بالنسبة للبنوك غير التابعة والتابعة حيث تكون التصنيفات بعد استبعاد الدعم الحكومي ترتبط بتقييم القابلية للنمو، فإن تصنيف قدرة المصدر على الوفاء بالتزاماته قصيرة الأجل بعد استبعاد الدعم الحكومي تعكس درجات عامل التمويل والسيولة للبنوك.</p> <p>– تصنيف القابلية للنمو والاستدامة: <b>bb+</b> يشير هذا التصنيف إلى وجود احتمالات معتدلة بخصوص القابلية للنمو. ووجود درجة معتدلة من القوة المالية الأساسية الواجب استخدامها قبل أن يلجأ البنك إلى الاعتماد على الدعم غير العادي لتفادي التعثر في السداد. وفي كل الأحوال، توجد احتمالات مرتفعة لمخاطر حدوث تغييرات عكسية في ظروف العمل أو الظروف الاقتصادية على المدى الزمني.</p> <p>– تصنيف الدعم النظامي/الحكومي: <b>a</b> يعكس هذا التصنيف الاحتمالات المرتفعة لتلقي الدعم الخارجي. حيث أن مقدم الدعم المحتمل حاصل على درجة تصنيف مرتفعة جداً، ولديه استعداد كبير لدعم البنك.</p> <p>– يتم تحديد تصنيفات برنامج شهادات الإيداع الصادرة عن البنك بناءً على تصنيفات البنك التجاري الكويتي.</p>	
<p>يعكس تصنيف قدرة المصدر على الوفاء بالتزاماته الدعم المحتمل من السلطات الكويتية، وفقاً لتصنيف الدعم الحكومي (GSR) عند درجة "a".</p>	<p>انعكاس التصنيف على أوضاع الشركة</p>
<p>مستقرة. تعكس النظرة المستقرة لتصنيف قدرة المصدر على الوفاء بالتزاماته طويلة الأجل للبنك نفس التصنيف السيادي للدولة.</p>	<p>النظرة المستقبلية</p>
<p>قامت وكالة فيتش بتأكيد التصنيف الائتماني للبنك التجاري الكويتي للقدرة على الوفاء بالتزاماته طويلة الأجل بدرجة "A" مع نظرة مستقبلية مستقرة وفقاً لتصنيف الدعم الحكومي عند درجة "a" وتصنيف القابلية للنمو والاستدامة بدرجة "bb+".</p> <p><b>تصنيف القابلية للنمو والاستدامة:</b> إن تصنيف القابلية للنمو والاستدامة عند مستوى "bb+" بفرق درجة واحدة أقل من التصنيف الضمني "bbb-" يرجع إلى سمات أعمال البنك، والتي تعكس حصصاً سوقية معتدلة، مما يؤدي إلى تركيزات مرتفعة إضافة إلى الانكشاف على قطاعات ذات مخاطر عالية.</p> <p><b>تصنيف الدعم الحكومي بدرجة "a":</b> السلطات الكويتية لديها قدرة واستعداد قوي لتقديم الدعم للبنوك المحلية، إذا لزم الأمر، بغض النظر عن حجم البنوك ومستوى تواجدها ومصادر التمويل المتاحة لديها ونسبة ملكية الحكومة في البنوك. يأخذ هذا الرأي في الاعتبار سجل الحكومة في دعم البنوك المحلية والاستعداد للحفاظ على مستوى الثقة في السوق واستقرار البنوك في ظل ارتفاع المخاطر بين البنوك المحلية.</p> <p><b>بيئة تشغيلية مستقرة:</b> حسب وكالة فيتش، من المرجح أن تظل البيئة التشغيلية للبنوك الكويتية مدعومة في عام 2026، مدعومة بالمرونة المالية السيادية القوية للدولة، على الرغم من النزاع العسكري الإقليمي في المنطقة. وفقاً لسيناريو الأساس الحالي الذي يفترض أن يبقى النزاع قصير الأجل، من المحتمل أن يكون النمو الائتماني أضعف، ولكن من المتوقع أن يكون التأثير محدوداً على المؤشرات المالية للبنك.</p>	<p>ترجمة التصريح الصحفي أو الملخص التنفيذي</p>

## التواجد المعتدل:

يتمتع البنك التجاري الكويتي بحصة سوقية معتدلة نسبتها 4% في السوق المصرفي الكويتي بنهاية عام 2025، ويركز على الخدمات المصرفية للشركات والتمويل التجاري، مستفيداً من مكانته وعلامته التجارية الجيدة. تباطأ نمو القروض إلى 5% في عام 2025 (القطاع: 11.5%) نتيجة عمليات السداد، وذلك بعد نمو سريع بنسبة 15% في عام 2024 (متوسط القطاع: 5%). وتتوقع وكالة فيتش أن يكون نمو القروض بطيئاً في عام 2026 بسبب النزاع الإقليمي.

## ارتفاع التركزات الائتمانية:

ترى وكالة فيتش بأن نزعة البنك التجاري الكويتي تجاه المخاطر تعتبر مرتفعة. وينعكس ذلك في التركيز في القطاعات والتركز في الإقراض الموجه للعميل الواحد الذي تشهده محفظة قروض البنك (أكبر 20 انكشاف ائتماني يمثل 2.5 ضعف الشريحة الأولى من رأس المال كما في نهاية عام 2025 الجزء النقدي منها يمثل 1.4 ضعف الشريحة الأولى من رأس المال أما التمويل الموجه لشراء الأسهم يمثل 13% من إجمالي القروض والذي يعتبر فوق المعدلات المتوسطة السائدة في القطاع البالغة 7.5%.

## استقرار جودة الأصول:

نسبة القروض الممنوحة من البنك التجاري الكويتي المتعثرة / معرضة لهبوط القيمة (المرحلة 3) ما تزال منخفضة حيث وصلت إلى 0.6% بنهاية عام 2025 (نهاية 2024: 0%)، مع العلم بأن البنك لم يعد يتبع السياسة الصارمة للقروض غير المنتظمة ضمن المرحلة الثالثة عند نسبة 0% حيث سيستمر بالمحافظة على نسبة أقل من 2% للقروض المتعثرة. وقد بلغ إجمالي القروض المشطوبة حوالي 3% من إجمالي القروض في عام 2025 (2024: 0.8%) أو بنسبة 0.2% فقط بعد خصم استردادات تتعلق بانكشافات ائتمانية قديمة تم تكوين مخصصات مقابلها بالكامل. وقد انخفضت قروض المرحلة الثانية إلى 7.7% (نهاية عام 2024: 12.6%) وبلغت التغطية بالمخصصات لخسائر القروض 6.4% (النسبة السائدة في القطاع: 4%) وتتوقع وكالة فيتش أن تظل جودة الأصول مستقرة وفقاً لحالة الأساس ما لم يستمر النزاع الإقليمي لفترة أطول من المتوقع.

## تحسن الربحية:

تعتبر ربحية البنك التجاري الكويتي إحدى نقاط القوة في تصنيفه الائتماني مدعوماً بحجم الأعمال التجارية وهوامش صافي الفائدة والكفاءة في إدارة التكاليف إضافة إلى انخفاض صافي المخصصات نتيجة الاستردادات من القروض المشطوبة. وقد انخفضت الأرباح التشغيلية السنوية/ الأصول المرجحة بأوزان المخاطر إلى 2.6% في عام 2025 (2024: 3.8% متوسط القطاع: 2.5%) بعد الاستردادات غير المتكررة الكبيرة لخسائر القروض في عام 2024. وتتوقع وكالة فيتش أن تتأثر الأرباح التشغيلية في عام 2026 نتيجة النزاع الإقليمي الحالي.

## نسب مرتفعة لرأس المال:

يتمتع البنك بنسبة مستقرة من رأس المال الأساسي من الشريحة الأولى (CET1) بلغت 15.1% كما في نهاية عام 2025 (نهاية 2024: 15.4%) بالرغم من توزيعات الأرباح النقدية المرحلية والنمو بنسبة 12% في الأصول المرجحة بأوزان المخاطر. إن نسبة الأصول الملموسة / حقوق الملكية البالغة 13.7% تتجاوز متوسط النسبة السائدة في القطاع البالغة 10.3%. وتتوقع فيتش أن تكون نسبة رأس المال الأساسي من الشريحة الأولى CET1 لدى البنك مستقرة بنهاية عام 2026 نتيجة تباطؤ النمو وموازنته للربحية المعتدلة.

## مئاة قاعدة التمويل ومراكز السيولة:

يحصل البنك التجاري الكويتي على التمويل بصفة أساسية من ودائع العملاء (نهاية عام 2025: 62% من قيمة التمويل من غير المساهمين مقارنة بنسبة 73% بنهاية عام 2024)، والاقتراض الثنائي (10%) ومعاملات إعادة الشراء (12%) وودائع البنوك (8%) وشهادات الإيداع (5% والديون المساندة 2%. إن

السيولة لدى البنك كافية حيث بلغت نسبة إجمالي القروض / ودائع العملاء 118% (متوسط القطاع المصرفي: 97%) وتخفض هذه النسبة نتيجة التمويل المستقر الآخر من غير المساهمين، وبلغت نسبة تغطية السيولة 257% ونسبة صافي التمويل المستقر 110% ما يعكس نسب جيدة من حيث السيولة والتمويل وتوقع وكالة فيتش أن تظل السيولة مستقرة في عام 2026.

## البنوك الكويتية في وضع جيد لاستيعاب مخاطر النزاع مع إيران

يواجه القطاع المصرفي الكويتي مخاطر انتمائية مباشرة محدودة نتيجة التطورات الجيوسياسية الراهنة في المنطقة، حيث أن تصنيفات البنوك تستند إلى حد كبير على توقعات الدعم من الحكومة. ترى وكالة فيتش أن معظم دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية تتمتع بهوامش تصنيفات مرنة كافية من حيث احتياطات وفيرة للأصول تمكنها من استيعاب أي نزاع قصير الأجل وأي اضطرابات مؤقتة في إيرادات النفط والغاز، وفي نفس الوقت تتمتع البنوك بشكل عام بمؤشرات مالية جيدة مع سيولة مرتفعة ومصدات رأسمالية تحوطية كبيرة.

إن الآثار قصيرة الأجل قد تشمل الإغلاق المؤقت لمنشآت النفط والغاز واضطرابات في المنطقة، إلى جانب ضعف النشاط غير النفطي نتيجة تعليق الرحلات الجوية، وتباطؤ الإنفاق الاستهلاكي، والتأثير المحتمل على قطاع السياحة. وترتفع المخاطر بشكل ملموس إذا طال أمد النزاع أو تسبب في أضرار دائمة للبنية التحتية لمصادر تصدير الطاقة، لا سيما بالنظر إلى أهمية توافر عناصر الثقة ونمو القطاعات غير النفطية لتحسين الظروف التشغيلية.

تستند البيئة التشغيلية للبنوك في الكويت إلى الموازنات المالية للدولة القوية بشكل استثنائي (نسبة الدين الحكومي العام إلى الناتج المحلي الإجمالي في 2024: 2.9%؛ توقعات 2025: 6.9%؛ توقعات 2026: 7.2%)، وكذلك الموازنات المالية الخارجية للدولة (توقعات 2025: صافي الأصول الخارجية بنسبة 607% من الناتج المحلي الإجمالي)، والتي من المتوقع أن تواصل دعم الإنفاق الحكومي على الأجور والإنفاق الرأسمالي، والحفاظ على مستوى الثقة في الأنشطة الاقتصادية والنمو الحقيقي للناتج المحلي الإجمالي. سوف يتباطأ النمو الائتماني المصرفي بسبب النزاع العسكري، لكن من المتوقع أن يظل النمو بمستوى معقول. وتوقع وكالة فيتش أن تظل المؤشرات المالية للقطاع المصرفي مستقرة في عام 2026 في ظل سيناريو الأساس. ومع ذلك، إذا استمر النزاع لفترة أطول من المتوقع، فقد تضعف المؤشرات المالية ونمو القروض بشكل كبير.

## حزمة التيسيرات من بنك الكويت المركزي لدعم أنشطة الإقراض المصرفية والنمو الاقتصادي

ترى وكالة فيتش أن البنوك الكويتية في وضع جيد لاستيعاب تأثير النزاع العسكري مع إيران، وتوقع أن تظل تصنيفات القابلية للنمو والاستدامة (VR) الخاصة بها مستقرة على المدى القصير إلى المتوسط. ويشمل ذلك الدعم العادي الذي توفره المرونة المالية القوية والاستثنائية التي تتمتع بها دولة الكويت، والتي تسمح بالاستمرار في دفع رواتب القطاع الحكومي، والإنفاق الرأسمالي، وضمان استقرار ودائع البنوك. ومع ذلك، من المرجح أن تواجه البنوك تباطؤاً في النمو، وضعفاً في جودة الأصول والربحية إذا استمر النزاع لفترة أطول من المتوقع.

بادر بنك الكويت المركزي باتخاذ حزمة من الإجراءات التحفيزية السريعة للتخفيف من أي تأثيرات سلبية محتملة على الاقتصاد نتيجة للنزاع العسكري في المنطقة حيث خفض المتطلبات الرقابية الخاصة بالحد الأدنى لرأس المال والسيولة في 26 مارس 2026، وقام بتخفيض المصدات الرأسمالية التحوطية من 2.5% إلى 1.5%. ويؤدي هذا التخفيض فعلياً إلى خفض الحد الأدنى الرقابي المقرر لنسبة الشريحة الأولى من رأس المال (CET1) لدى البنوك من 9.5% إلى 8.5%، بحيث تخفف متطلبات رأس المال ضمن الشريحة الأولى من 11% إلى 10%، ومتطلبات قاعدة رأس المال بمفهومه الشامل من 13% إلى 12%. كما خفض بنك الكويت المركزي الحد الأدنى المقرر بشأن معيار تغطية السيولة ومعيار صافي التمويل المستقر من 100% إلى 80%.

تعكس إجراءات بنك الكويت المركزي الحالية الاستعداد القوي لدى الحكومة لدعم البنوك والاقتصاد الكويتي. وليس لدى وكالة فيتش علم عن فترة سريان حزمة التيسيرات الرقابية المقررة من بنك الكويت المركزي، لكنها ترى أن البنك المركزي سوف يبقي على حزمة التيسيرات هذه حتى انتهاء النزاع العسكري على الأقل.

يتحمل من أصدر هذا الإفصاح كامل المسؤولية عن صحة المعلومات الواردة فيه ودقتها واكتمالها، ويقر بأنه بذل عناية الشخص الحريص في تجنب أية معلومات مضللة أو خاطئة أو ناقصة، وذلك دون أدنى مسؤولية على كل من هيئة أسواق المال وبورصة الكويت للأوراق المالية بشأن محتويات هذا الإفصاح، وبما ينفي عنهما المسؤولية عن أية أضرار قد تلحق بأي شخص جراء نشر هذا الإفصاح أو السماح بنشره عن طريق أنظمتها الإلكترونية أو موقعها الإلكتروني، أو نتيجة استخدام هذا الإفصاح بأي طريقة أخرى.